# الاقتصاد الرقمي في العراق: بوابة النهضة المستدامة والتنمية الشاملة

م.م دعاء عبدالحسين رسن
الجامعة المستنصرية /كلية العلوم السياسية
Duaa.abdulhussein@uomustansiriyah.edu.iq

**ملخص البحث:**

يعتبر الاقتصـــاد الرقمي أحد أبرز العوامل التي يمكن أن تســـهم في نهضـــة العراق وتحقيق التنمية المستدامة. يعتمد الاقتصاد الرقمي على استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الإنترنت، الذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة لتحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية المختلفة. في العراق، يمكن أن يكون لهذه التقنيات دور محوري في مواجهة التحديات الاقتصـــادية، مثل البطالة، الفســـاد، وضـــعف البنية التحتية. من خلال اعتماد العراق على الاقتصـــاد الرقمي، يمكن تطوير العديد من القطاعات الحيوية مثل التعليم، الرعاية الصـــحية، والقطاع المالي. على ســـبيل المثال، يمكن استخدام المنصات الرقمية لتحسين جودة التعليم في المناطق النائية، وتسهيل الوصول إلى خدمات الرعاية الصـحية عبر الإنترنت، وتعزيز الشـفافية في القطاع المالي من خلال تبني تقنيات البلوك تشين.

لكن لتحقيق هذه الطموحات، يحتاج العراق إلى اســـتثمار كبير في البنية التحتية الرقمية، وتعزيز قدرات الشـباب العراقي من خلال برامج تدريب متخصـصـة. كما يجب وضـع سـياسـات حكومية تشجع على الابتكار وتدعم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

الاقتصـــاد الرقمي في العراق لا يمثل فقط فرصـــة لتحســـين الوضـــع الاقتصـــادي، بل هو أســـاس لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة، بما يضمن للأجيال القادمة حياة أفضل وأكثر استقرارًا.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الرقمي -التنمية المستدامة-التحول الرقمي -الابتكار التكنولوجي

# Digital Economy in Iraq: A Gateway to Sustainable Development and Comprehensive Growth

**Assist. Lectu. Doaa Abdulhussein Rasan**
**Al-Mustansiriyah University**

**Abstract:**

The digital economy Is one of the most significant factors that can contribute to Iraq's revival and achieving sustainable development. It relies on modern technologies such as the internet, artificial intelligence, and big data to improve the efficiency of various economic sectors. In Iraq, these technologies can play a pivotal role in addressing economic challenges, such as unemployment, corruption, and inadequate infrastructure.

By adopting the digital economy, Iraq can enhance vital sectors such as education, healthcare, and finance. For instance, digital platforms can improve the quality of education in remote areas, facilitate access to healthcare services online, and enhance financial transparency through blockchain technology.

However, to achieve these ambitions, Iraq needs significant investment in digital infrastructure and the empowerment of its youth through specialized training programs. Additionally, government policies should encourage innovation and support startups in the technology field.

The digital economy in Iraq represents not just an opportunity to improve the economic situation, but also a foundation for achieving comprehensive and sustainable development, ensuring a better and more stable future for future generations.

**Keywords:** Digital Economy- Sustainable Development- Digital Transformation- Technological Innovation**.**

**المقدمة**

يعتبر الاقتصاد الرقمي في العراق بوابة لتحقيق نهضة مستدامة وتنمية شاملة، حيث يسهم في تعزيز الابتكار وتوفير فرص عمل جديدة، مع تحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية. يمكن للعراق، من خلال الاستثمار في التحول الرقمي، تطوير البنية التحتية التكنولوجية وتعزيز الاقتصاد المعرفي، مما يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من الاعتماد على الموارد الطبيعية.

كما أن رقمنة الخدمات الحكومية والمالية تسهم في تحسين الشفافية والحد من الفساد. ولتحقيق هذه الأهداف، يجب تعزيز التعليم التقني ودعم رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا، بالإضافة إلى تبني سياسات تدعم التحول الرقمي، ما يجعل الاقتصاد الرقمي محركاً رئيسياً لتحقيق مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً للعراق.

**فرضية البحث:** يفترض البحث أن تبني العراق للاقتصاد الرقمي وتعزيز التحول التكنولوجي يمكن أن يسهم بشكل فعال في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة من خلال تحسين كفاءة القطاعات الاقتصادية، خلق فرص عمل جديدة، وتعزيز الابتكار والتنافسية على المستوى الإقليمي والعالمي.

**منهجية البحث:** يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة دور الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة، مع مقارنة تجربة العراق بتجارب دولية ناجحة واقتراح حلول ملائمة.

**إشكالية البحث:** ما هي العوامل الرئيسية لتفعيل دور الاقتصاد الرقمي في العراق لتحقيق نهضة اقتصادية مستدامة وتنمية شاملة في ظل التحديات الحالية؟

**أهداف البحث:** تحليل دور الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة بالعراق، استكشاف التحديات والعوامل المساعدة في تفعيله، تقديم حلول عملية لتحفيز التحول الرقمي، ومقارنة تجارب دولية لاستخلاص الدروس.

**هيكلية البحث :** تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين فضلا عن المقدمة والخاتمة والاستنتاجات حيث تناولنا في المبحث الاول الاقتصاد الرقمي واهميته في تحقيق التنمية المستدامة بينما كان المبحث الثاني تحديات وفرص الاقتصاد الرقمي في العراق.

**المبحث الأول: الاقتصاد الرقمي وأهميته في تحقيق التنمية المستدامة**

يعتبرالاقتصاد الرقمي حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يعتمد على التكنولوجيا الحديثة لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار. يركز هذا المبحث على تعريف الاقتصاد الرقمي، مكوناته الأساسية، ودوره المحوري في تحسين كفاءة الموارد الاقتصادية وتطوير القطاعات المختلفة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وقد تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين:

المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الرقمي ومكوناته

يعد الاقتصاد الرقمي نموذج اقتصادي جديد يعتمد على التكنولوجيا الرقمية كعملية أساسية لتطوير العمليات الاقتصادية وتحسين الكفاءة الإنتاجية. ويُعرف الاقتصاد الرقمي بأنه الاقتصاد الذي يتمحور حول استخدام التقنيات الرقمية، مثل الإنترنت والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، في جميع مراحل الإنتاج والتوزيع والتسويق. وقد أصبح هذا النوع من الاقتصاد أداة رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التنافسية العالمية[1]. من جانب اخر ان مفهوم الاقتصاد الرقمي يتجاوز الحدود التقليدية للاقتصاد، حيث يعتمد على تقنيات الاتصال الحديثة لخلق بيئة متكاملة بين الأفراد والشركات والمؤسسات. يتميز الاقتصاد الرقمي بالسرعة في العمليات، والكفاءة العالية في استخدام الموارد، والتوسع في الفرص الاقتصادية والاجتماعية. يشمل الاقتصاد الرقمي مجموعة متنوعة من الأنشطة مثل التجارة الإلكترونية، الخدمات المالية الرقمية، والتعليم عن بعد، مما يجعله محركاً رئيسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية[2]. وان من اهم مكونات الاقتصاد الرقمي حيث تسهم في تفعيله وتعظيم أثره على المجتمعات، وأبرزها:

1. البنية التحتية الرقمية : تعتبر البنية التحتية الرقمية الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الرقمي. تشمل هذه البنية شبكات الإنترنت السريعة، مراكز البيانات، وأجهزة الاتصال الحديثة. يمثل الاستثمار في البنية التحتية الرقمية عنصراً حاسماً لتمكين الأفراد والمؤسسات من المشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي[3].

[1] خالد احمد علي محمود، الاقتصاد الرقمي الحديث وادارة الموارد البشرية والانتاج السلعي، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2019،ص113.

[2] اسامة عبدالسلام السيد، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019،ص13.

[3] عاطف احمد عبد العال زيدان، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة،2022،ص14.6

2-التجارة الإلكترونية

ان التجارة الإلكترونية هي إحدى أبرز تطبيقات الاقتصاد الرقمي، حيث تتيح للأفراد والشركات شراء وبيع المنتجات والخدمات عبر الإنترنت. توفر التجارة الإلكترونية فرصاً واسعة للوصول إلى الأسواق العالمية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة[1].

3-البيانات الضخمة وتحليلها

تعد البيانات الضخمة مورداً استراتيجياً في الاقتصاد الرقمي. يتم جمع وتحليل كميات هائلة من البيانات لتحسين عمليات الإنتاج، اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتقديم خدمات مخصصة للعملاء[2].

لذلك يلعب الاقتصاد الرقمي دوراً حيوياً في تعزيز التنمية المستدامة من خلال تحسين الكفاءة الإنتاجية، تقليل الفجوة الرقمية، وتوسيع نطاق الفرص الاقتصادية. كما يساهم في مواجهة التحديات الاقتصادية التقليدية، مثل البطالة والتفاوت الاقتصادي، مما يجعله أداة فعالة لتحقيق التقدم الشامل في جميع القطاعات.

حيث يمثل الاقتصاد الرقمي أداة أساسية لتحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار، مما يجعله ضرورة حتمية لأي دولة تسعى لتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: دور الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة

يعد الاقتصاد الرقمي أداة قوية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يتيح تحسين كفاءة الموارد،و تعزيز الابتكار، وزيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية. يساهم الاقتصاد الرقمي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر تقديم حلول تقنية مبتكرة للتحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه الدول والمجتمعات[3].

وان من ابرز ادوار الاقتصاد الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة:

1-تعزيز النمو الاقتصادي

حيث يساهم الاقتصاد الرقمي في تسريع النمو الاقتصادي من خلال تمكين القطاعات المختلفة مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات من تحسين الإنتاجية وخفض التكاليف. وكذلك يؤدي إلى خلق

[1] اسامة عبد السلام، مصدر سبق ذكره،ص14-15.

[2] مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار رسلان للنشر والتوزيع، 2022،ص196.

[3] مدحت محمد ابو النصر، التنمية المستدامة مفهومها ابعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017،ص83.

فرص عمل جديدة في مجالات التكنولوجيا، البرمجيات، وتحليل البيانات، مما يسهم في تقليل معدلات البطالة[1].

2-تحسين كفاءة الموارد

يساهم الاقتصاد الرقمي في تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية من خلال الاعتماد على تقنيات مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي.

وتقليل الفاقد في الإنتاج واستخدام الطاقة بشكل أكثر كفاءة لتحقيق التنمية المستدامة[2].

3-تقليل الفجوة الرقمية والاجتماعية

يعمل الاقتصاد الرقمي على توفير فرصاً متساوية للأفراد والشركات للوصول إلى الأسواق والخدمات، مما يقلل الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية.

وكذلك دعم التعليم الرقمي وبرامج التدريب لتأهيل القوى العاملة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وكذلك يشجع الاقتصاد الرقمي الابتكار من خلال تمكين الشركات الناشئة ورواد الأعمال من تطوير منتجات وخدمات ويعزز البحث العلمي باستخدام التقنيات الحديثة مثل تحليل البيانات الضخمة لتقديم حلول للتحديات المستدامة[3].

4-التصدي للتحديات البيئية

يسهم الاقتصاد الرقمي في حماية البيئة من خلال تطوير حلول ذكية لإدارة النفايات، تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، ومراقبة التغيرات المناخية باستخدام البيانات الضخمة.

وتقليل الانبعاثات الكربونية عبر تقنيات العمل عن بُعد والتجارة الإلكترونية[4].(

لذلك يلعب الاقتصاد الرقمي دوراً محورياً في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر للأمم المتحدة، بما في ذلك القضاء على الفقر، تحسين جودة التعليم، تحقيق المساواة بين الجنسين، وضمان الاستدامة البيئية. من خلال التحول الرقمي، يمكن للدول تحسين قدراتها الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤدي إلى بناء مجتمعات أكثر ازدهاراً واستدامة.

من خلال ماتقدم نجد ان الاقتصاد الرقمي ليس مجرد وسيلة لتحقيق التنمية، بل هو أداة استراتيجية لبناء مستقبل أفضل وأكثر استدامة. من خلال الاستفادة من الإمكانات التي يوفرها،

[1] شهدان عادل الغرباوي، التنمية المستدامة ما بين اطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2020،ص14-16.

[2] عاطف احمد عبد العال، مصدر سابق ذكره،ص254.

[3] عادل عبد الصادق، الاقتصاد الرقمي وتحديات السيادة السيبرانية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، مصر،2020،ص23.

[4] مدحت محمد ابو النصر، مصدر سبق ذكره، ص56.

يمكن للعراق أن يحقق قفزة نوعية في تنميته الاقتصـــادية والاجتماعية، ما يعزز مكانته على الساحة الدولية.

**المبحث الثاني: تحديات وفرص الاقتصاد الرقمي في العراق**

ان الاقتصـاد الرقمي في العراق يواجه العديد من التحديات التي تعيق تطوره، مثل ضـعف البنية التحتية الرقمية ونقص الكفاءات البشـرية. ورغم هذه التحديات، فإن العراق يمتلك فرصًـا واعدة لتطوير اقتصـاده الرقمي من خلال اسـتثمار الطاقات الشـبابية، التوسـع في التجارة الإلكترونية، والاستفادة من الشراكات الدولية والتقنيات الحديثة. وقد تم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين:

**المطلب الأول: التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في العراق**

يعد الاقتصـــاد الرقمي خطوة محورية في تحقيق التنمية المســـتدامة والنهوض بالمجتمعات الحديثة، إلا أن العراق يواجه مجموعة معقدة من التحديات التي تعيق تقدمه في هذا المجال. هذه التحديات ليســـت مجرد عقبات آنية، بل هي مشـــكلات هيكلية تتطلب جهودًا كبيرة لإيجاد حلول مبتكرة ومستدامة لها.

اولا-ضعف البنية التحتية الرقمية

تعد البنية التحتية الرقمية الأســاس الذي يقوم عليه الاقتصــاد الرقمي، إلا أن العراق يعاني من بنية تحتية متقادمة وغير مؤهلة للتعامل مع متطلبات العصـــر الحديث. شـــبكات الإنترنت بطيئة وغير مستقرة، مما يجعل من الصعب على الأفراد والشركات الاعتماد عليها لتقديم خدمات رقمية أو إجراء معـاملات إلكترونيـة. كمـا أن النقص في مراكز البيـانـات الحـديثـة يُعـد من العقبـات الرئيســـية، حيث يؤدي إلى انخفاض كفاءة تخزين ومعالجة البيانات. علاوة على ذلك، تفتقر المنـاطق الريفيـة والنـائيـة إلى تغطيـة الإنترنـت الكـافيـة، ممـا يعمق الفجوة الرقميـة بين المـدن والقرى[1].

ثانيا- قلة ونقص الكفاءات والمهارات الرقمية

يُعتبر الاستثمار في رأس المال البشري أحد العناصر الأساسية للنهوض بالاقتصاد الرقمي، إلا أن العراق يواجه نقصًـا كبيرًا في الكفاءات المؤهلة للعمل في هذا القطاع. يعود ذلك إلى غياب مناهج تعليمية متخصصـة في التكنولوجيا الحديثة، بالإضـافة إلى ضـعف برامج التدريب المهني التي تؤهل الشباب لاكتساب المهارات الرقمية. هذا النقص يؤدي إلى فجوة بين احتياجات السوق الرقمية والإمكانات البشـــرية المتوفرة، مما يحد من قدرة الشـــركات المحلية على المنافســـة أو الابتكار[2].

[1] عاطف احمد عبد العال، مصدر سبق ذكره، ص54.

[2] سعدي صبري زاير، التجربة الاقتصادية في العراق، دار المدى للنشر والتوزيع، العراق، 2009،ص59.

ثالثا-غياب التشريعات والقوانين الداعمة

يعتبر غياب الإطار القانوني المنظم للاقتصاد الرقمي تحديًا آخر. لا توجد تشريعات واضحة لتنظيم التجارة الإلكترونية، مما يعوق عمليات البيع والشراء عبر الإنترنت. كما أن ضعف قوانين حماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية يجعل الشركات والأفراد مترددين في الانخراط في المعاملات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، يعاني المستثمرون من غياب سياسات واضحة تشجعهم على الاستثمار في التكنولوجيا، مما يحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية إلى هذا القطاع.[1]

رابعا-الأمن السيبراني والثقة الرقمية

ان البيئة الرقمية في العراق تعاني من مشكلات كبيرة تتعلق بالأمن السيبراني. تفتقر البلاد إلى بنية متكاملة لحماية البيانات والمعلومات، مما يجعلها عرضة للهجمات الإلكترونية والقرصنة. هذا الوضع يقلل من ثقة الأفراد والشركات في استخدام الخدمات الرقمية ويُثني الكثيرين عن تبني التحول الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، لا توجد برامج توعية كافية لتعريف الأفراد بكيفية حماية بياناتهم عند استخدام الإنترنت.[2]

خامسا-الفجوة الرقمية بين المناطق

ان التفاوت الجغرافي في الوصول إلى التكنولوجيا يعتبر من التحديات الرئيسية. في الوقت الذي تحظى فيه المدن الكبرى ببعض التطورات التقنية، تعاني المناطق الريفية من نقص حاد في الخدمات الرقمية. هذا التفاوت يحد من شمولية التحول الرقمي ويمنع شريحة كبيرة من السكان من المشاركة في الاقتصاد الرقمي، مما يؤدي إلى تعميق الفجوة الاقتصادية والاجتماعية.([3]

سادسا-التحديات الثقافية والمجتمعية

بالاضافه إلى هذه التحديات التقنية، هناك عوائق ثقافية واجتماعية تُثني البعض عن الاعتماد على التكنولوجيا. من بين هذه العوائق ضعف الوعي الرقمي، حيث لا يدرك الكثيرون أهمية التحول الرقمي أو كيفية الاستفادة منه. كما أن هناك مقاومة للتغيير في بعض الأوساط، خاصةً في القطاعات التقليدية التي تفضل أساليب العمل القديمة على الحلول الرقمية. وكذلك التحديات الاقتصادية والتمويلية حيث يُعتبر نقص التمويل من العقبات الرئيسية التي تواجه تطوير الاقتصاد الرقمي. يعاني القطاع الرقمي من نقص في الاستثمارات الحكومية والخاصة، مما يحد من تنفيذ

[1] سالار ناجي اسماعيل، دور التشريع في معالجة الفساد الاقتصادي ،دار الكتاب للنشر والتوزيع والنشر، القاهرة، 2021،ص254.

[2] عادل عبد الصادق ،مصدر سابق ذكره،ص55.

[3] حازم العقيدي، ديمقراطية الاحتلال، الصحافة في ظل الاحتلال، دار العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2017،ص71.

مشاريع تقنية كبرى. كما أن الشركات الناشئة تواجه صعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتجات وخدمات رقمية مبتكرة.[1]

نستنتج مما تم ذكره ان التحديات التي تواجه الاقتصاد الرقمي في العراق متعددة الجوانب ومتداخلة، لكنها في الوقت نفسه تفتح المجال أمام فرص كبيرة للإصلاح والتنمية. التغلب على هذه العقبات يتطلب استراتيجيات شاملة تتضمن تحسين البنية التحتية، تطوير التعليم والتدريب الرقمي، تعزيز الإطار القانوني، والاهتمام بالأمن السيبراني. بمجرد معالجة هذه التحديات، يمكن للعراق تحقيق نقلة نوعية نحو اقتصاد رقمي مزدهر ومستدام.

**المطلب الثاني: الفرص المتاحة لتطوير الاقتصاد الرقمي في العراق**

على الرغم التحديات الكبيرة التي تواجه الاقتصاد الرقمي في العراق، إلا أن هناك العديد من الفرص الواعدة التي يمكن استثمارها لتطوير هذا القطاع وتحقيق قفزة نوعية نحو التحول الرقمي والتنمية المستدامة. تتمثل هذه الفرص في الإمكانات البشرية المتوفرة، التوسع في التجارة الإلكترونية، ودعم الحكومة والشراكات الدولية لتعزيز البنية التحتية الرقمية.

حيث يتمتع العراق بميزة ديموغرافية تتمثل في ارتفاع نسبة الشباب بين سكانه، وهي شريحة قادرة على تبني التقنيات الرقمية والابتكار في استخدام التكنولوجيا.و يمكن استثمار هذه الطاقات من خلال توفير برامج تدريبية متخصصة ومناهج تعليمية تركز على تطوير المهارات الرقمية، مما يساهم في خلق كوادر مؤهلة قادرة على قيادة التحول الرقمي في البلاد.[2]هذه الطاقات البشرية تمثل حجر الأساس لاقتصاد رقمي قوي يعتمد على الإبداع والابتكار.

من جانب أخر، يُظهر السوق العراقي قابلية للنمو في مجال التجارة الإلكترونية، حيث شهد هذا القطاع تطورًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة مع زيادة الاعتماد على الإنترنت للتسوق والخدمات. ويمكن للعراق استثمار هذه الفرصة من خلال تحسين البنية التحتية اللوجستية ودعم الشركات الناشئة في هذا المجال، مما يسهم في تنشيط الاقتصاد المحلي وزيادة فرص العمل.[3]

إضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة العراقية أن تلعب دورًا محوريًا في تعزيز الاقتصاد الرقمي من خلال تبني سياسات واستراتيجيات تدعم التحول الرقمي.و يشمل ذلك تحسين البنية التحتية التكنولوجية، توفير خدمات الإنترنت بأسعار معقولة، وتبسيط الإجراءات القانونية لتشجيع

[1] احمد فكاك بدراني، العراق المتازم الحصاد المر للحرب والاحتلال،دار الاكاديمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2017،ص113.

[2] صباح الامامي، الخصخصه وتاثيرها على الاقتصاد الوطني، مركز الكتاب الاكاديمي، القاهرة، 2015،ص324.

[3] صبري سعدي زاير، مصدر سابق ذكره، ص98.

الاستثمار في القطاعات الرقمية. كما يمكن للحكومة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال الاقتصاد الرقمي من خلال الشراكات مع الشركات العالمية والمؤسسات التقنية الكبرى.[1]

حيث ان التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء توفر فرصة كبيرة للعراق لتطوير اقتصاده الرقمي. ويمكن استخدام هذه التقنيات لتحسين كفاءة الإنتاج في القطاعات الحيوية مثل الزراعة والصناعة، مما يسهم في تقليل التكاليف وزيادة الإنتاجية. كما يمكن توظيفها لتحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية، وهو ما يعزز التنمية المستدامة في البلاد.[2]

لذلك، يمثل الاقتصاد الرقمي فرصة ذهبية للعراق لتحقيق التنمية المستدامة، شريطة استثمار الإمكانات البشرية، دعم التجارة الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية الرقمية. من خلال استغلال هذه الفرص، يمكن للعراق بناء اقتصاد رقمي قوي قادر على مواجهة التحديات وتحقيق التقدم الشامل.

**الخاتمة**

يمثل الاقتصاد الرقمي بوابة لتحقيق التنمية المستدامة والنهوض بالاقتصاد الوطني، حيث يُمكن للدول التي تستثمر في التحول الرقمي أن تحظى بمزايا تنافسية هائلة على المستويين المحلي والدولي. في العراق، رغم التحديات المتعددة التي تعترض سبيل تطور الاقتصاد الرقمي، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية ونقص الكفاءات المؤهلة، فإن الفرص المتاحة تجعل من الممكن تحويل هذه التحديات إلى إنجازات ملموسة. يمكن للعراق الاستفادة من موارده البشرية الشابة، التي تشكل نسبة كبيرة من سكانه، لتطوير الكفاءات الرقمية وابتكار الحلول التقنية التي تلبي احتياجات السوق المحلية والإقليمية. كما أن تعزيز البنية التحتية الرقمية، مثل شبكات الإنترنت ومراكز البيانات، يمثل خطوة حاسمة لتمكين الأفراد والشركات من الاندماج في الاقتصاد الرقمي. إضافة إلى ذلك، يمكن للتوسع في التجارة الإلكترونية والتقنيات الحديثة، مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، أن يسهم في تحسين الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل. إن نجاح العراق في تبني استراتيجية وطنية شاملة للتحول الرقمي، تشمل تطوير التشريعات الداعمة، وتحفيز الابتكار، وإقامة شراكات مع الشركات العالمية، سيضعه على طريق تحقيق التنمية المستدامة. من خلال الاستثمار في هذه المجالات، يمكن للعراق ليس فقط تجاوز العقبات الراهنة، بل أيضًا بناء اقتصاد قوي وقادر على المنافسة في العصر الرقمي. في النهاية، يمثل الاقتصاد الرقمي فرصة تاريخية للعراق لإحداث نقلة نوعية في اقتصاده ومجتمعه، مما يضمن للأجيال

[1] اسامة عبد السلام السيد، مصدر سبق ذكره،ص123..

[2] عبد الحسن عصفور الشمري، ازمة التوزيع واداء النظام السياسي العراقي بعد العام 2003، الرافدين للنشر والتوزيع، العراق، 2024،ص98.

القادمة مستقبلاً أكثر استدامة وازدهاراً. تحقيق هذه الرؤية يتطلب تعاوناً وثيقاً بين الحكومة، القطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية، للعمل معاً نحو بناء عراق رقمي حديث ومزدهر.

**الاستنتاجات**

1-الاقتصاد الرقمي كأداة للتنمية المستدامة : يُظهر الاقتصاد الرقمي إمكانيات كبيرة لتحسين الإنتاجية وتعزيز التنمية المستدامة من خلال تقديم حلول مبتكرة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية.

2-التحديات تُشكل فرصاً للتحسين : على الرغم من وجود تحديات مثل ضعف البنية التحتية ونقص الكفاءات الرقمية، فإن هذه العقبات تُشكل فرصاً لتطوير خطط استراتيجية تهدف إلى تعزيز التحول الرقمي.

3-دور التعاون والتخطيط : النجاح في بناء اقتصاد رقمي قوي يتطلب تنسيق الجهود بين الحكومة، القطاع الخاص، والمؤسسات التعليمية، إلى جانب استثمار الفرص المتاحة مثل الطاقات الشبابية والشراكات الدولية.

**التوصيات**

1. تعزيز البنية التحتية الرقمية : يجب الاستثمار في تحديث وتوسيع البنية التحتية الرقمية من خلال تحسين شبكات الإنترنت وزيادة تغطيتها، خاصة في المناطق الريفية، وإنشاء مراكز بيانات حديثة تدعم احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة.

2. تطوير التعليم والتدريب الرقمي : ينبغي إدماج المهارات الرقمية في المناهج التعليمية وتوفير برامج تدريبية متخصصة للشباب والعاملين. هذا يشمل الشراكة مع القطاع الخاص والمؤسسات الدولية لتطوير الكفاءات القادرة على قيادة التحول الرقمي.

3. تعزيز الإطار القانوني والأمن السيبراني : يتطلب تطوير الاقتصاد الرقمي وضع قوانين تنظم التجارة الإلكترونية، حماية البيانات، وتشجع الاستثمار في التكنولوجيا. كما يجب تعزيز الأمن السيبراني من خلال إنشاء أنظمة حماية متقدمة وبرامج توعية لزيادة الثقة في المعاملات الرقمية.

**المصادر**


1- خالد احمد علي محمود، الاقتصاد الرقمي الحديث وادارة الموارد البشرية والانتاج السلعي، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2019.

2- اسامة عبدالسلام السيد، الاقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2019.

3- عاطف احمد عبد العال زيدان، الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية الخاصة به، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة،2022.

4- مصطفى يوسف كافي، اقتصاديات البيئة والعولمة، دار رسلان للنشر والتوزيع، 2022.

5- مدحت محمد ابو النصر، التنمية المستدامة مفهومها ابعادها ومؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.
6- شهدان عادل الغرباوي، التنمية المستدامة ما بين اطر التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالموارد البشرية، دار الفكر للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2020.
7- عادل عبد الصادق، الاقتصاد الرقمي وتحديات السيادة السيبرانية، المركز العربي لأبحاث الفضاء الالكتروني، مصر،2020.
8- سعدي صبري زاير، التجربة الاقتصادية في العراق، دار المدى للنشر والتوزيع، العراق، 2009.
9- سالار ناجي اسماعيل، دور التشريع في معالجة الفساد الاقتصادي ،دار الكتاب للنشر والتوزيع والنشر، القاهرة، 2021.
10- حازم العقيدي، ديمقراطية الاحتلال، الصحافة في ظل الاحتلال، دار العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
11- احمد فكاك بدراني، العراق المتازم الحصاد المر للحرب والاحتلال،دار الاكاديمية للنشر والتوزيع، الاردن، 2017.
12- صباح الامامي، الخصخصه وتاثيرها على الاقتصاد الوطني، مركز الكتاب الاكاديمي، القاهرة، 2015.
13- عبد الحسن عصفور الشمري، ازمة التوزيع واداء النظام السياسي العراقي بعد العام 2003، الرافدين للنشر والتوزيع، العراق، 2024.